

مذكرة رقم (٢)

اعتماد تقرير مراقب حسابات الشركة بشأن القوائم المالية للشركة المعدة عن
العام المالي المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣١

يتشرف مجلس إدارة الشركة بعرض تقرير السيد/مراقب الحسابات المعد بشأن الميزانية والقوائم المالية للشركة والمعدة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك لمناقشته واعتماد ما جاء به .

(مرفق)

تقرير مراقب الحسابات

السادة مساهمي شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" ("الشركة") والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط واداء عملية المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا تقييم سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

أمور هامة أخرى

كما هو مبين في الإيضاح رقم (٣/٢٣) ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، فإننا نوجه الانتباه إلى أن الشركة قد تكبدت صافي خسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بلغت ٣,٣ مليار جنيه مصري، كما تجاوزت الالتزامات المتداولة الأصول المتداولة في ذلك التاريخ بمبلغ ٧,٥ مليار جنيه مصري، كما بلغت الخسائر المتراكمة ٨,٣ مليار جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة غير ملتزمة بشروط واتفاقيات القروض، وقد تعثرت في سداد أقساط هذه القروض في تواريخ استحقاقها. هذه الأمور بالإضافة للأمور الأخرى المبينة بالإيضاح رقم (٣/٢٣) ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، تشير إلى وجود حالة عدم تأكد جوهري من قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها، كما أن القوائم المالية المستقلة لا تتضمن التسويات التي قد تكون ضرورية إذا كانت الشركة غير قادرة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقرير مراقب الحسابات (تابع)
صفحة (٢)

تقرير على المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .



وائل صفير
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١

القاهرة في ١٣ مايو ٢٠٢٣

تقرير مراقب الحسابات

المادة مساهمي شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" (الشركة) وشركاتها التابعة معا ("المجموعة") والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة المجموعة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية للملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وفيما عدا ما تم مناقشته في فترة أساس الرأي المتحفظ أدناه، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من التحريفات الهامة والمؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المجموعة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المجموعة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا تقييم سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وبإنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا المتحفظ على هذه القوائم المالية المجمعة.

أساس الرأي المتحفظ

لم نتمكن من الحصول على مصداقات بنكية من بعض البنوك والخاصة بأرصدة قروض بمبلغ ٤٨٩,٧٣٦,٨٦٤ جنيه مصري وأرصدة نقدية بمبلغ ٢١٢,١٦٦ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وفي غياب إستلامنا لردود على طلبات المصادقات البنكية الخاصة بنا، لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية فيما يتعلق بأكمل الأرصدة لدى هذه البنوك والتصيلات الأخرى غير المستخدمة لهذه البنوك. لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت التصيلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق برصيد "القروض والسلفيات" و"النقدية وما في حكمها" في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، في قائمة التدفقات النقدية المجمعة والالتزامات المحتملة المفصّل عنها في الإيضاح رقم (١٨) في القوائم المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة، والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من الحصول على المعلومات المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

أمور هامة أخرى

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً إضافياً على رأينا، فإننا نلفت الانتباه إلى الفقرات التالية:

- ١ - كما هو مبين في الإيضاح رقم (٢٨-أ/٢) ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فإننا نوجه الانتباه إلى أن الالتزامات المتداولة للمجموعة تجاوزت أصولها المتداولة في ذلك التاريخ بمبلغ ٦٨ مليار جنيه مصري، كما بلغت الخسائر المتركمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٤,٧ مليار جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض شركات المجموعة غير ملتزمة بشروط واتفاقيات بعض القروض وقد تعثرت في سداد أقساط بعض من هذه القروض في تواريخ استحقاقها. هذه الأمور بالإضافة للأمور الأخرى المبينة بالإيضاح رقم (٢٨-أ/٢) تشير إلى وجود حالة عدم تأكيد جوهري من قدرة المجموعة على الاستمرار في مزاولة نشاطها. إن القوائم المالية المجمعة لا تتضمن التسويات التي قد تكون ضرورية إذا كانت المجموعة غير قادرة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.
- ٢ - وكما هو مبين في الإيضاح رقم (٢-أ/١) ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فإننا نوجه الانتباه إلى الاعتبارات الرئيسية والأحكام الشخصية الهامة التي قامت المجموعة بتطبيقها لتحديد إذا ما كانت لها الحق في تجميع الشركة المصرية للتكرير، في حالة التغير في التقييم لإدارة المجموعة فسوف ينتج عن ذلك استبعاد الشركة المصرية للتكرير من التجميع.



والل صقر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١

القاهرة في ١٣ مايو ٢٠٢٣